العدد (4) نوفمبر 2024

QMFARMING

QM
الزراعة والأعمال
Agriculture and business

أوروبا الوجهة الأولى لصادرات تركيا بحصة تبلغ 55%

تركيا وخليج
إنشاء واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم

11/11
إنطلاق قطاع التصدير والتوكيلات التجارية في شركة QM

عدد خاص بقطاع الاستيراد والتصدير
والتوكيلات التجارية التركية
يتناول ملف العدد بالأرقام والإحصاءات تحليل
وبيانات غنية لقطاع التصدير في تركيا وأبراز
مايمتلكه من مميزات تنافسية عالمية

5 الاقتصاد التركي اليوم.

6 فشل استراتيجية نهج التصنيع لاستبدال الواردات وتحول تركيا من نهج إحلال الواردات إلى سياسة النمو القائم على التصدير.

7 النمو بقيادة التصدير .

8 تأهيل الاقتصاد التركي للتحول إلى النمو القائم على التصدير.

14 قطاع الخدمات في تركيا يحقق قيمة مضافة بنسبة 54% من الناتج المحلي الإجمالي.

16 التجارة التركية العربية تحقق أرقام قياسية 2024.

17 اتفاقية التجارة الحرة وإعادة تشكيل العلاقات التركية الخليجي.

19 ضوابط التصدير في التشريعات والقوانين التركية.

QMFARMING

QM
الزراعة والأعمال

العدد (4) نوفمبر 2024

إعداد مركز BLD للمعلومات والنظم المتقدمة
bld.center.y@gmail.com

نبذة عن شركة QM

- تأسست شركة QM FARMING الزراعية المساهمة في منتصف عام 2021 كأول شركة عربية تركية زراعية مساهمة والمرخصة برقم 5-322837 من غرفة التجارة العالمية في اسطنبول. والحاصلة على شهادة منظمة D-U-N-SNAMER-533163094.للشركات الدولية.
- تتركز أنشطتها على شراء الفرص الإستثمارية الزراعية، و الإستصلاح الاقتصادي للأراضي الزراعية، وبيع وتسويق الأراضي الزراعية، وإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية المرغوبة في السوق، وبناء مجمعات QM السياحية الريفية الزراعية الاستثمارررية، وتسعى QM لتعظيم وتنمية أصولها وأنشطتها وقيمة أسهمها في السوق من خلال حزمة من الاستثمارات النوعية.
- افتتحت الشركة مؤخراً قطاع الإستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية.
- تتميز شركة QM بعلاقات مميزة مع الجهات الحكومية خصوصاً وزارة الزراعة في ولاية بالكسير –قونن، في إطار تعزيز العلاقات الاستثمارية.
- تمتلك شركة QM وشركائها كفاءة عالية وخبرة واسعه –في مجال تأسيس و إدارة المشاريع الزراعية.
- أطلقت الشركة مطلع العام 2022 أحدث تطبيق الكتروني إستثماري لشركة زراعية مساهمة للاستثمار الآمن لتعزيز الشفافية وتيسير إجراءات الإستثمار في المجال الزراعي.

رابط تحميل تطبيق QM

QM Farming on the App Store (apple.com)

QM Farming - Apps on Google Play

الإفتتاحية

تشكل التجارة الدولية مفتاحاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام، وهي وسيلة هامة لتعزيز التكامل مع الدول الأخرى حيث تلجأ الدول إلى البحث عن سبل للتكامل الإقتصادي وبصورة خاصة على الصعيد الإقليمي لتحقيق أهداف مختلفة مثل الوصول إلى أسواق إستهلاكية كبيرة من ناحية التصدير وتوفير فرص عمل جديدة وإستقطاب إستثمارات أجنبية مباشرة والأهم من ذلك تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة على المدى البعيد. لكن التجارة ذات المنفعة المتبادلة يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية دائمة على البلدان تتجاوز مجرد الزيادة الأولية في إمكانيات الاستهلاك. فمن خلال التخصص والتجارة، يمكن للدول أن تشهد زيادة في المنافسة، والتي يمكن أن تدفع الابتكار والتقدم التكنولوجي. ويمكن أن يؤدي هذا إلى المزيد من المكاسب في الإنتاجية والكفاءة بمرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوصول إلى مجموعة أوسع من السلع والخدمات يمكن أن يحسن مستويات المعيشة ونوعية الحياة للمستهلكين في كلا البلدين. كما يمكن للتجارة ذات المنفعة المتبادلة أن تعزز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين البلدان، مما قد يؤدي إلى مزيد من التعاون والاستقرار في الأمد البعيد. وبشكل عام، يمكن أن تتضاعف فوائد التجارة ذات المنفعة المتبادلة وأن يكون لها آثار إيجابية بعيدة المدى على اقتصادات ومجتمعات البلدان المشاركة.

ومن هذا المنطلق ولتحقيق خدمات تجارية محكمة وآمنة وموثوقة يتم من خلالها تلافي الاخطاء والمشكلات والاضرار والخسائر الفادحة التي يقع فيها كثير من المستوردين والمصدرين، تم في 11 نوفمبر 2024 افتتاح قطاع QM لخدمات الاستيراد والتصدير ومنح التوكيلات التجارية في تركيا، وتاتي هذا الخطوة ضمن إطار الرؤية والخطة الاستراتيجية لشركة QM، حيث نسعى الى تقديم خدمات التصدير للمصنعين والمستوردين على حد سوا وفق نظام تصدير محكم وواضح ومحدد وتتمثل هذه الخدمات في تسويق وتصدير المنتجات التركية، ومنح التوكيلات التجارية للمصانع والشركات التركية الموثوقة بمختلف المجالات، ايضا تعليب وتغليف المنتجات الزراعية والغذائية وبناء الماركات الخاصة حسب طلب العملاء، إضافة الى خدمات عقود التطوير العقاري والإنشآءات مع أفضل وأوثق الشركات العقارية التركية. وتقديم خدمات تصدير وتركيب الوحدات الريفية والسكنية المتنقلة وإنشاء المجمعات السكنية في وقت قياسي عبر أفضل شركة تركية متخصصة في صناعة وتركيب البيوت الجاهزة كشريك إستراتيجي وتسويقي مع شركة QM.

اما ما يميزنا عن غيرنا هو امتلاكنا لشبكة علاقات واسعة في السوق التركي والعربي وشراكات مميزة. و لدينا نظام عمليات إستيراد وتصدير آمن ومحكم يقدم خدمات متميزة بأقل جهد وتكلفة وزمن، وتمتاز QM بالموثوقية العالية في آلية التحويلات المالية النقدية والبنكية بين الشركات تحفظ حقوق وواجبات المورد والمصدر على حد سواء.

أ. ناصر محمد المطري
رئيس شركةQM

QMFARMING

QM الزراعة والأعمال

العدد (4) -
نوفمبر 2024

تركيا في التجارة العالمية والتصدير

تصنف تركيا في المرتبة 29 بين أكبر المصدرين في العالم

QMFARMING
QM الزراعة والاعمال-

العدد (4)
ديسمبر 2024

الاقتصاد التركي اليوم

- حقق الاقتصاد التركي أداءً متميزًا بفضل نموه المطرد على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. وقد أدت الاستراتيجيات الاقتصادية الكلية السليمة والسياسات المالية والنقدية الحكيمة والإصلاحات الهيكلية التي تم اتباعها طوال هذه الفترة الزمنية إلى ارتفاع معدلات النمو وزيادة الثقة في الاقتصاد التركي.

- تمتلك تركيا سوق محلية واسعة النطاق، وقطاع خاص تنافسي وديناميكي، وبنية تحتية تكنولوجية متطورة للغاية في قطاعات النقل والاتصالات والطاقة.

الدخل القومي
تريليونا و158 مليار دولار

القيمة المضافة الصناعية
زادت بنسبة 4.9%

صادرات السلع والخدمات
نمت بنسبة 4%

إنتاج التكنولوجيا الفائقة
سجل نموا بنسبة 21%

مليون و46 ألف فرصة عمل

معدل البطالة المعدل موسميا
انخفض إلى 8.7%

المصدر : وزراة الماليةالتركية - احصاءات الربع الاول من العام 2024

فشل إستراتيجية نهج التصنيع لإستبدال الواردات وتحول تركيا من نهج إحلال الواردات إلى سياسة النمو القائم على التصدير

في أعقاب سنوات الحرب العالمية الثانية، نفذت تركيا والعديد من البلدان النامية استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات بناءً على نصيحة المنظمات الدولية. وتوقعت هذه البلدان أن تخدم استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات رغبتها الشديدة في بناء صناعة وطنية. وفي حالة تركيا، تم تنفيذ السياسة تحت إشراف خطة التنمية الخمسية التي أعدتها منظمة التخطيط الحكومي. في البداية، غطت استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات التوقعات المتفائلة وأظهر اقتصاد تركيا أداءً اقتصاديًا غير مسبوق خلال فترة التصنيع لاستبدال الواردات. ومع ذلك، وصل النمو الاقتصادي إلى نهايته المفاجئة في أواخر السبعينيات وأصبحت تركيا تعتمد على الموارد الأجنبية أكثر من أي وقت مضى.

لم تكن تركيا تمتلك صناعة كافية لتلبية الطلب المحلي عندما تأسست الجمهورية في عام 1923. بدأت عملية التصنيع في تركيا بنهج ليبرالي. بعد الكساد الأعظم، أثرت الدولة على سياسة التصنيع في تركيا. تم تبني خطتين للتصنيع لاستبدال الواردات في عامي 1933 و 1938. ومع ذلك، لم يكن من الممكن تنفيذ الخطة الثانية بشكل فعال بسبب الحرب العالمية الثانية. نصح تقرير بيكر في الخمسينيات تركيا بالتصنيع في القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. على الرغم من أن النمو الموجه نحو الخارج وسياسة التصنيع التي يقودها التصدير اكتسبت أهمية في الخمسينيات، إلا أنها لم تكن لتستمر بشكل صحيح بسبب عجز العملة الأجنبية. بدأت تركيا في تنفيذ استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات في الستينيات. لقد شهدت تحولاً هيكليًا داخل صناعتها التحويلية جنبًا إلى جنب مع بدء إنتاج السلع الوسيطة. اعتمادًا على السياسات الليبرالية الجديدة، تبنت تركيا استراتيجية التصنيع التي يقودها التصدير في الثمانينيات. إلى جانب استراتيجية التصنيع التي يقودها التصدير، أدت أسعار الصرف المنخفضة وسياسات الأجور الحقيقية المنخفضة إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة التركية.

أثر الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي وواجبات العضوية في منظمة التجارة العالمية على سياسة التصنيع في تركيا في التسعينيات. ونتيجة لذلك، تم دمج قطاع الصناعة التركي مع الاقتصاد العالمي.

بدأت المنافسة العالمية تؤثر على قطاع الصناعة التركي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. زادت نسبة المواد الخام المستوردة والسلع الوسيطة المستخدمة في قطاع الصناعة. إلى جانب زيادة القدرة التنافسية للقطاع، زاد حجم الصادرات أيضًا. وعلى الرغم من ارتفاع حجم الصادرات، فقد زاد العجز التجاري الخارجي أيضًا بسبب زيادة واردات السلع الوسيطة. دخل قطاع الصناعة التركي إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بمثل هذه المشاكل الهيكلية. من الواضح أن تركيا يجب أن تعدل استراتيجيتها الصناعية التي يقودها التصدير مرة أخرى وفقًا للظروف المتغيرة. في الأوساط الأكاديمية التركية، تم اعتبار استراتيجية التصنيع الجديدة التي يقودها التصدير والتي تدعمها إحلال الواردات سياسة تصنيع مناسبة للعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

النمو بقيادة التصدير

هيمنت على السنوات الأربعين الماضية أو نحو ذلك ما أصبح يُعرف باسم النمو القائم على التصدير أو استراتيجيات تعزيز التصدير من أجل التصنيع، على الأقل عندما يتعلق الأمر بأمور التنمية الاقتصادية . يستخدم النمو القائم على التصدير بشكل شائع من قبل البلدان النامية لمساعدتها على اكتساب ميزة تنافسية في الأسواق العالمية. فما هو النمو القائم على التصدير بالضبط ؟.

- إن نموذج النمو القائم على التصدير هو استراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية القدرة الإنتاجية من خلال التركيز على الأسواق الأجنبية. وقد برز هذا النموذج في أواخر سبعينيات القرن العشرين وأصبح جزءاً من إجماع جديد بين خبراء الاقتصاد حول فوائد الانفتاح الاقتصادي.
- إن النمو القائم على التصدير يحدث عندما تسعى دولة ما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الانخراط في التجارة الدولية. وقد حل نموذج النمو القائم على التصدير محل نموذج التصنيع القائم على استبدال الواردات.
- أن البلدان التي تتبع سياسة النمو التي يقودها التصدير تميل أكثر إلى تبني التطورات التكنولوجية المنتجة في البلدان المتقدمة. وتعتبر الفوائد التي يتم الحصول عليها من خلال الصادرات هي الخبرة، والاستغلال الكامل للقدرات، والاستفادة من اقتصاديات الحجم، وزيادة معدل الاستثمار، وتمكين التنمية التكنولوجية. إلى جانب ذلك، توفر الصادرات النقد الأجنبي، مما يسمح باستيراد المزيد من السلع الوسيطة، وبالتالي زيادة تكوين رأس المال، وبالتالي تشجيع نمو الناتج في البلدان النامية.
- التركيز على التصدير قد يؤدي إلى الإفراط في الاعتماد على الدورات الاقتصادية للدول الشريكة تجارياً والتعرض للصدمات الاقتصادية والسياسية الخارجية.

تأهيل الاقتصاد التركي للتحول الى النمو القائم على التصدير

تعد تركيا الاقتصاد السابع عشر الأكبر في العالم، وفقًا لصندوق النقد الدولي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1.024 تريليون دولار اعتبارًا من عام 2023. وهي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين ومانح متزايد الأهمية للمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA).

لقد سعت تركيا إلى تنفيذ إصلاحات طموحة وتمتعت بمعدلات نمو مرتفعة بين عامي 2006 و2017، مما دفع البلاد إلى مستويات أعلى من وضع الدخل المتوسط الأعلى والحد من الفقر. بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.4٪ بين عامي 2002 و2022، مما أدى إلى زيادة دخل الفرد (بالقيمة الحقيقية) بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة. وكان النمو مصحوبًا بانخفاض سريع في الفقر: حيث انخفض معدل الفقر من أكثر من 20٪ في عام 2007 إلى 7.6٪ في عام 2021.

ولقد شهد المشهد الاقتصادي في تركيا تحولاً كبيراً في ثمانينيات القرن العشرين، نتيجة للانكماش الاقتصادي وتحديات الصرف الأجنبي في العقد السابق. ومن هنا بدات تركيا رحلتها نحو التحرير الاقتصادي وتحولت من سياسة التصنيع القائمة على إحلال الواردات إلى سياسة تركز على النمو القائم على التصدير. وقد استلزم هذا التحول إلغاء الحواجز، بما في ذلك تراخيص الاستيراد وضوابط الصرف الأجنبي. ومع الحاجة القوية لحماية صناعاتها المحلية، اعتمدت تركيا أول تشريع ينص على أدوات الدفاع التجاري في عام 1989. وقد صُممت هذه الأدوات ليس فقط لحماية الصناعات المحلية ولكن أيضًا لمواجهة الإجراءات التي تؤثر على صادراتها. وعلاوة على ذلك، تقدمت تركيا بجهودها التحريرية من خلال الدخول في اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995، بما في ذلك اعتماد التعريفة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي والتوافق الإلزامي مع السياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

تلتزم تركيا باتفاقيات التجارة الدولية، باعتبارها عضوًا في منظمة التجارة العالمية،حيث تلتزم بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات 1994)، واتفاقية الإعانات والتدابير التعويضية، واتفاقية مكافحة الإغراق، واتفاقية الضمانات. وقد برزت تركيا كمستخدم بارز لأدوات الدفاع التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية. في الواقع، تحتل مرتبة بين أكبر أعضاء منظمة التجارة العالمية في تطبيق تدابير مكافحة الإغراق. وشهد عام 2021 احتلال تركيا للمركز الثالث عالميًا من حيث عدد تحقيقات مكافحة الإغراق التي تم إطلاقها والتدابير المفروضة، والتي تستهدف في المقام الأول واردات البلاستيك والمطاط والمنسوجات والمعادن الأساسية.

منذ عام 2023، وتركيا تسعى إلى زيادة حصتها في التجارة العالمية إلى أكثر من 1%، في حين تم الحفاظ على نسبة التصدير إلى الاستيراد عند متوسط 75% بين عامي 2014 و2023.

بحسب بيانات TIM، فإن صادرات تركيا التي كانت تبلغ 50.8 مليون دولار عند إنشاء الجمهورية، وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 254.2 مليار دولار في عام 2022

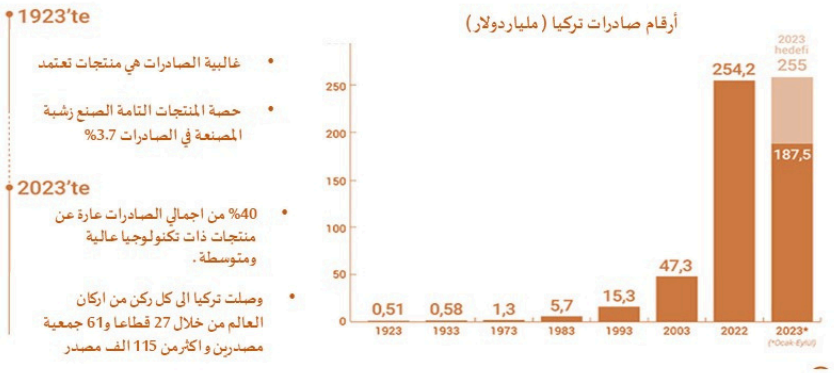

تمكنت تركيا من تنويع سوق صادراتها إلى حد كبير منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومقارنة بصادراتها إلى البلدان النامية الكبرى قبل عام 2000، فقد أصبحت واحدة من البلدان التي لديها أعلى تركيز في أسواق التصدير بعد عام 2000. وقد بدأ هذا الوضع يظهر نفسه بشكل أكثر فعالية خاصة منذ عام 2010. وارتفع إجمالي الصادرات من 113.883 مليار دولار في 2010 إلى 171.503 مليار دولار في 2019. وبينما بلغ عدد الدول المصدرة 137 دولة في عام 2012، ارتفع إلى أكثر من 170 دولة بنهاية عام 2019. أصبحت تركيا واحدة من الدول التي تتمتع بأعلى تنوع في السوق بين الاقتصادات النامية، بعد الصين والهند والبرازيل. ويرجع التنويع السريع لسوق صادراتها في السنوات الأخيرة (بعد عام 2010) إلى التوجه الحازم لسلع التصدير نحو السلع غير التقليدية. ولعب البحث عن أسواق بديلة للتعويض عن تراجع الطلب في أوروبا بعد أزمة 2008-2009 دوراً هاماً (البنك الدولي، 2014، ص 8-9).

تتمتع تركيا بموقع متميز في تصدير السلع والخدمات بفضل موقعها الاستراتيجي وصناعتها التحويلية المتقدمة والقوى العاملة المؤهلة. أما الصادرات التي بلغت 166 مليار دولار عام 2014، فقد وصلت إلى 255 مليار دولار عام 2023. وارتفعت الواردات إلى 362 مليار دولار في نفس الفترة. وتمكنت تركيا من زيادة حصتها في التجارة العالمية إلى أكثر من 1% في عام 2023؛ وحافظت نسبة الصادرات إلى الواردات على متوسط 75% بين عامي 2014 و2023.

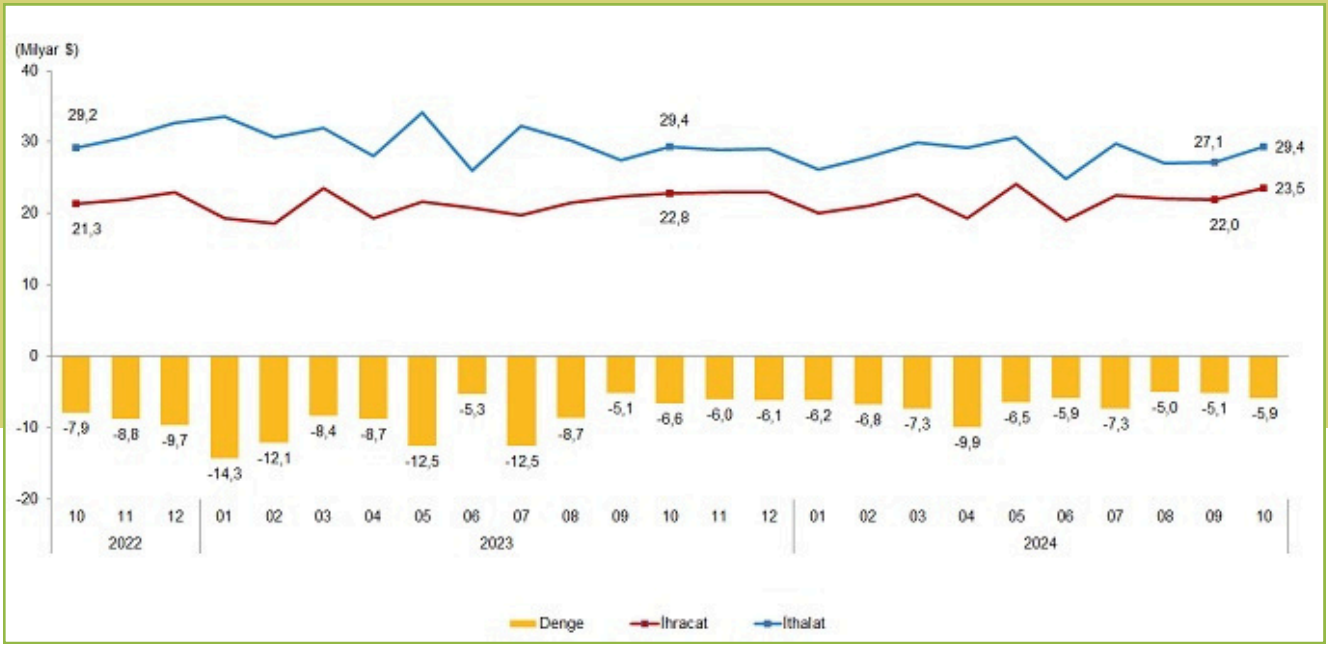

حسب بيانات التجارة الخارجية المؤقتة التي تم إنتاجها ضمن نطاق نظام التجارة العامة بالتعاون مع معهد الإحصاء التركي ووزارة التجارة؛، ارتفعت التجارة الخارجية التركية بالليرة 52.9% خلال الأشهر الـ5 الأولى من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من 2023، مسجلة 437 مليارا و445 مليون ليرة (13.6 مليار دولار)، ووصلت إلى 164 دولة. ووفق المعطيات، بلغت الصادرات التركية في مايو/أيار الماضي 24.1 مليار دولار، وهو أعلى مستوى شهري في تاريخ البلاد.

- في أكتوبر 2024، ارتفعت الصادرات بنسبة 3.1% مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، لتصل إلى 23 مليار 500 مليون دولار، وبقيت الواردات على حالها، إذ بلغت 29 مليار 409 ملايين دولار وفي الفترة من يناير إلى أكتوبر، ارتفعت الصادرات بنسبة 3.1%، وانخفضت الواردات بنسبة 7.2%. وبحسب نظام التجارة العام، ارتفعت الصادرات بنسبة 3.1% في الفترة من يناير إلى أكتوبر 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، لتصل إلى 216. مليار 195 مليون دولار، وانخفضت الواردات بنسبة 7.2% إلى 282 مليار 49 مليون دولار.

- انخفاض عجز الحساب الجاري في تركيا إلى 11.3 مليار دولار اعتبارا من آب/ أغسطس 2024، وسجل أعلى فائض منذ 5 سنوات، جاء هذا الفائض في الحساب الجاري الذي بلغ 4.3 مليار دولار في آب/ أغسطس مقارنة بفائض معدل قدره 778 مليونا الشهر السابق، مدعوما بارتفاع كبير بعائدات السياحة التي ساعدت في تعويض العجز التجاري. وذلك على وقع استمرار الحكومة في تنفيذ سياسات نقدية تقييدية لتجاوز الأزمة الاقتصادية.

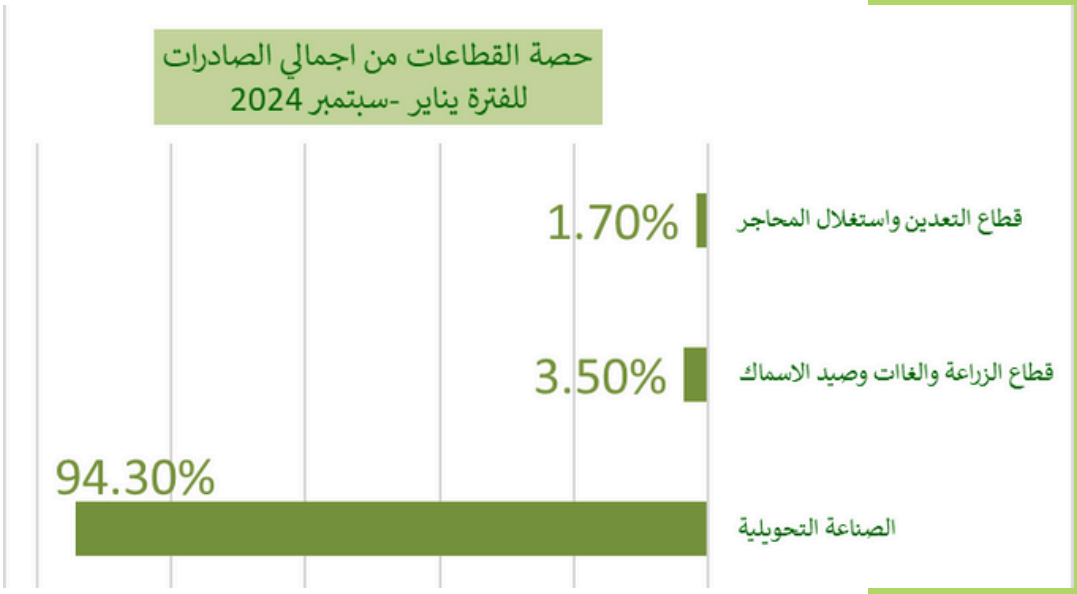

بحسب الأنشطة الاقتصادية في الفترة من يناير إلى سبتمبر، بلغت حصة الصناعة التحويلية من الصادرات 94.3%، وحصة قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك 3.5%، وحصة قطاع التعدين واستغلال المحاجر 1.7%.

وفي الواردات، بلغت حصة السلع الوسيطة 69.5%، وحصة السلع الرأسمالية 14.9%، وحصة السلع الاستهلاكية 15.4%، في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2024.واحتلت الصين المركز الأول في الواردات في الفترة من يناير إلى سبتمبر. وفي حين بلغت الواردات من الصين 33 مليار 181 مليون دولار، فإن هذه الدول؛ وتلاها الاتحاد الروسي بـ 32 مليار 556 مليون دولار، وألمانيا بـ 19 مليار 840 مليون دولار، وإيطاليا بـ 13 مليار 811 مليون دولار، والولايات المتحدة بـ 12 مليار 248 مليون دولار. وشكلت الواردات من الدول الخمس الأولى 44.2% من إجمالي الواردات.

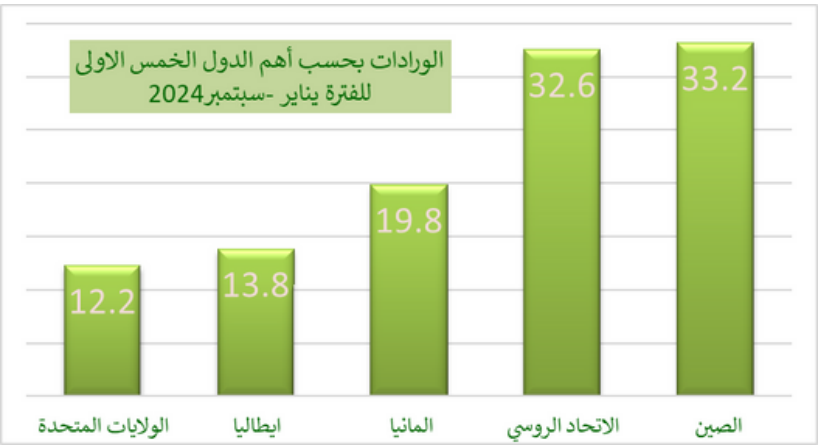

حصة السلع حسب نوعها في اجمالي الواردات
للفترة يناير - سبتمبر 2024

المصدر: معهد الاحصاء التركي https://data.tuik.gov.tr

QMFARMING

QM الزراعة والاعمال - العدد (4) نوفمبر 2024

مجموعات المنتجات العشرة التي تصدرها تركيا أكثر وحصتها في إجمالي الصادرات، 2014-2018 و2019-2024

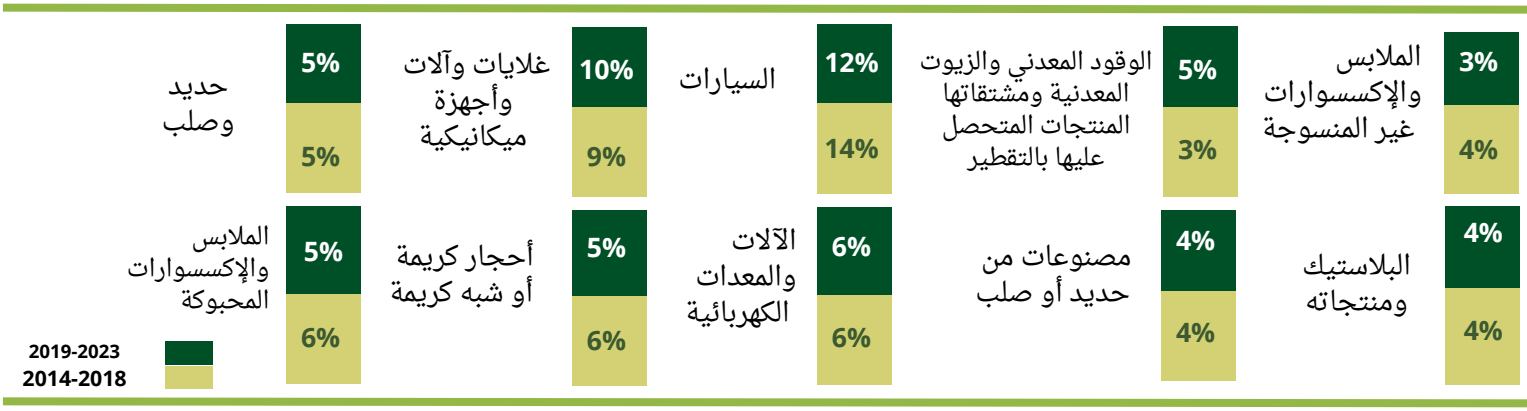

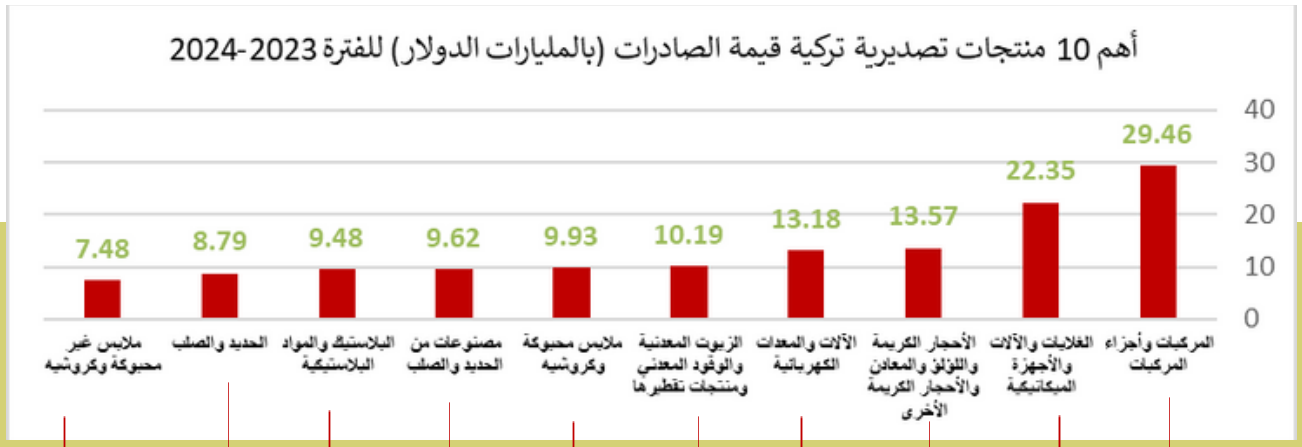

11.51%

من إجمالي الصادرات **اهم الاسواق المصدره لها** الولايات المتحدة وتايلاند واليابان والأرجنتين وإندونيسيا

5.3%

من اجمالي الصادرات تعد كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين واليابان وماليزيا الأسواق الرئيسية لصادرات تركيا

8.7%

ثاني أكبر صادرات تركيا، تمثل 8.7% من إجمالي الصادرات **الأسواق الرئيسية لتصدير** هي البرازيل والولايات المتحدة وماليزيا وألمانيا وهونج كونج.

8.7%

من إجمالي صادرات تركيا. أسواق المنتجات التركية هي ألمانيا وهونج كونج وماليزيا والبرازيل والولايات المتحدة.

4%

. من إجمالي الصادرات ،اهم اسواق التصدير هي ماليزيا وسنغافورة والصين واليابان وكوريا الجنوبية

3.76%

من إجمالي السلع المصدرة و تعد تايلاند واليابان والأرجنتين وإندونيسيا والولايات المتحدة أكبر أسواق التصدير من تركيا.

3.8%

من إجمالي صادرات تركيا. أكبر خمس دول تصدر إليها تركيا المنتجات المحبوكة والمتقاطعة هي الولايات المتحدة والصين وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا.

3.76%

من إجمالي الصادرات اهم اسواق التصدير اليابان والصين والولايات المتحدة وماليزيا.

3.43%

من إجمالي صادرات تركيا، وهي حصة كبيرة. تعد سبائك الحديد ورقائق الفضة والحديد غير المكرر أهم صادرات الحديد والصلب التركية. الى الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا واليابان.

2.92%

تمثل هذه السلع 2.92% من إجمالي عائدات التصدير في تركيا.و تعد الصين واليابان وسنغافورة والهند وكوريا من أهم الأسواق لصادرات تركيا

المصدر:Exportimportdata.in

قطاع الخدمات في تركيا يحقق قيمة مضافة بنسبة 54% من الناتج المحلي الإجمالي

تحرز تركيا تقدمًا كبيرًا في مجال الخدمات بفضل سنوات خبرتها في قطاعات الخدمات والقوى العاملة الشابة وجودة تقديم الخدمات.

تعد تركيا من بين الجهات الفاعلة البارزة في العالم في مجال الخدمات بفضل سنوات خبرتها في قطاعات الخدمات والقوى العاملة الشابة وجودة تقديم الخدمات. وارتفعت الصادرات الخدمية، التي بلغت 14 مليار دولار في عام 2002، 71.7 مليار دولار في عام 2019. وانخفض في عام 2020 بنسبة 45.3% مقارنة بالعام السابق، لينخفض إلى 39.1 مليار دولار، وبلغ رصيد الخدمات 15.2 مليار دولار. ومع التعافي بعد الجائحة في عام 2021، زادت الصادرات الخدمية بنسبة 60.0% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 62.6 مليار دولار.

وارتفعت الصادرات الخدمية، التي بلغت 92.9 مليار دولار بزيادة 48.5% عام 2022، إلى المركز 23 بحصة 1.3% من صادرات الخدمات العالمية. وفي نفس العام بلغ ميزان الخدمات 52.1 مليار دولار. ويشكل قطاع الخدمات اللوجستية والنقل أكبر بنود الصادرات الخدمية في 2022 بقيمة 35.2 مليار دولار وقطاع السفر بـ 45.4 مليار دولار.

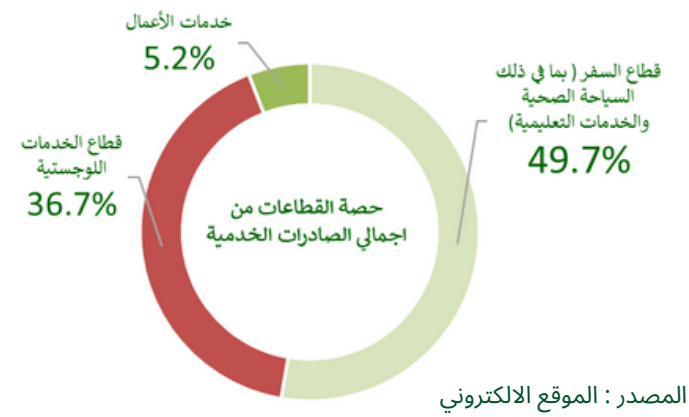

المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة التجارة التركية

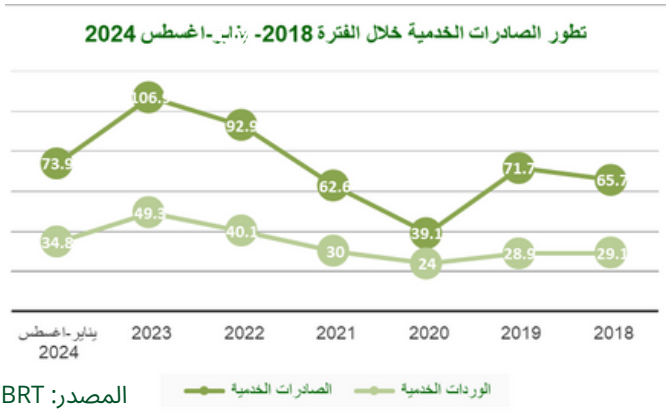

المصدر: CBRT

وفي عام 2023، زادت الصادرات الخدمية بنسبة 14% لتصل إلى 106 مليار دولار. ويرصد ميزان الخدمات بـ 56.7 مليار دولار. تبلغ قيمة صناعة السفر 49.5 مليار دولار. ويعد قطاعا الخدمات اللوجستية والنقل أقوى قطاعين في صادرات الخدمات في العام المذكور بقيمة 39.8 مليار دولار. زادت تركيا حصتها في تجارة الخدمات العالمية في عام 2023 إلى 1.35٪ وارتفعت إلى المركز الحادي والعشرين في التصنيف.

وفي الفترة من يناير إلى أغسطس 2024، ارتفعت الصادرات الخدمية بنسبة 7.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتصل إلى 74 مليار دولار، كما زادت الواردات الخدمية بنسبة 10.2% لتصل إلى 34.8 مليار دولار. وفي نفس الفترة ارتفع رصيد الخدمات بنسبة 4.9% ليصل إلى 39.2 مليار دولار.

نجاح تركيا في تصدير الخدمات يعزز مكانتها في الاقتصاد العالمي ويعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية،

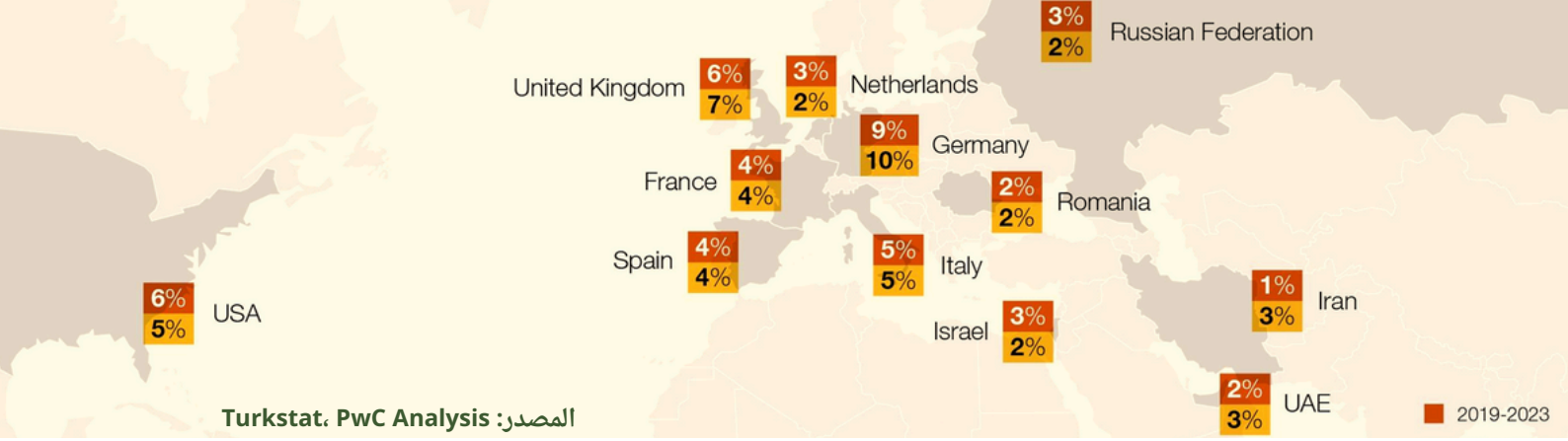

أوروبا الوجهة الأولى لصادرات تركيا بحصة تبلغ 55%.

- يظهر الرسم البياني أدنى أنه لا يوجد تغير كبير في حصص مناطق التصدير في تركيا بين عامي 2014-2018 و2019-2023. ولا تزال أوروبا هي منطقة التصدير الأولى في تركيا بحصة تبلغ 55%. بين عامي 2014 و2023، حافظت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا على أماكنها في أكبر 5 أسواق تصدير. وفي السنوات العشر الماضية، احتلت فرنسا وإسبانيا المرتبتين الخامسة والسادسة بقيم تصدير مماثلة. وبينما دخلت رومانيا أكبر 10 أسواق تصدير بين عامي 2019 و2023، فقدت الإمارات وإيران مكانتهما بين أكبر 10 أسواق تصدير. إن حقيقة أن وجهات التصدير التركية هي دول متقدمة بشكل رئيسي تظهر قوة قدرتها التصديرية، مع زيادة الضغوط التنافسية أيضًا.
- أكبر صادرات تركيا في عام 2023، بقيمة 19.3 مليار دولار، إلى ألمانيا هذا العام، كما في الأعوام السابقة

وتلي ألمانيا الولايات المتحدة بـ 14.7 مليار دولار، والمملكة المتحدة بـ 13.7 مليار دولار، وإيطاليا بـ 11.5 مليار دولار، والعراق بـ 11.1 مليار دولار. وفي عام 2022 بلغت صادراتنا إلى الاتحاد الأوروبي 103.1 مليار دولار وبلغت حصتها في صادراتنا 40.6%. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت الصادرات إلى 16 من أفضل 20 دولة تصدر إليها تركيا مقارنة بالعام السابق. ويعتقد أن هذا الوضع كان سببه الحرب الأوكرانية الروسية والبيئة التضخمية العالمية. ومن بين الدول العشرين الأكثر تصديرا، زادت صادراتنا إلى الصين بنسبة 11.6 في المائة مقارنة بالعام السابق، وإلى المملكة المتحدة بنسبة 5.4 في المائة، وإلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة 4.6 في المائة، وإلى بلجيكا بنسبة 2.5 في المائة حدثت زيادة. ومن بين الدول العشرين الأولى، كانت روسيا هي الدولة التي انخفضت فيها صادراتنا بنسبة 38.2%. روسيا تليها رومانيا بنسبة 26.6 في المائة، والعراق بنسبة 19.1 في المائة، وبلغاريا بنسبة 16.3 في المائة، وهولندا بنسبة 15.7 في المائة.(TIM -İHRACAT 23 RAPORU 2024).

أبرز المناطق والبلدان لصادرات التركية خلال الفترة 2014-2018 و2019-2023

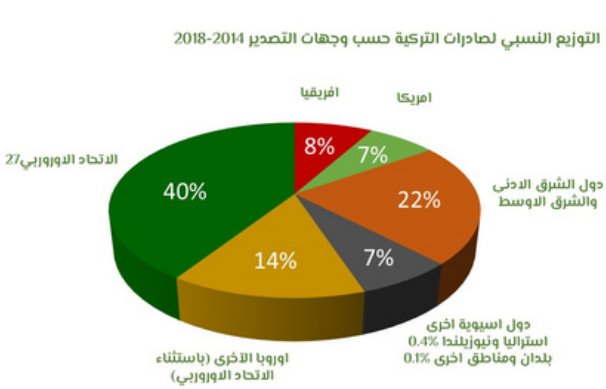

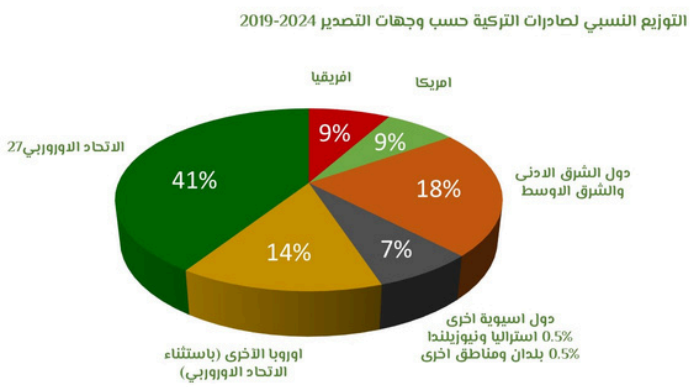

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية (2024)، تحليل PwC

التجارة التركية العربية
تحقق أرقام قياسية 2024

الموقع الجغرافي لتركيا يشكل العامل رئيسي في دعم حركة التجارة مع الدول العربية، نتيجة لقربها من الأسواق الخليجية والشامية وشمال افريقيا، كما تمتاز تركيا بتقديم خدمات لوجستيه منافسة من حيث (الجودة -السعر -الزمن) اذ تمتلك تركيا شبكة نقل حديثة ومتطورة، وسريعة، مما جعل منها دولة جاذبة ومفضلة للتبادل التجاري التركي العربي.

سجلت صادرات تركيا إلى الدول العربية 39.9 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري 2024، محققة نموا بنسبة 7.7% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023.

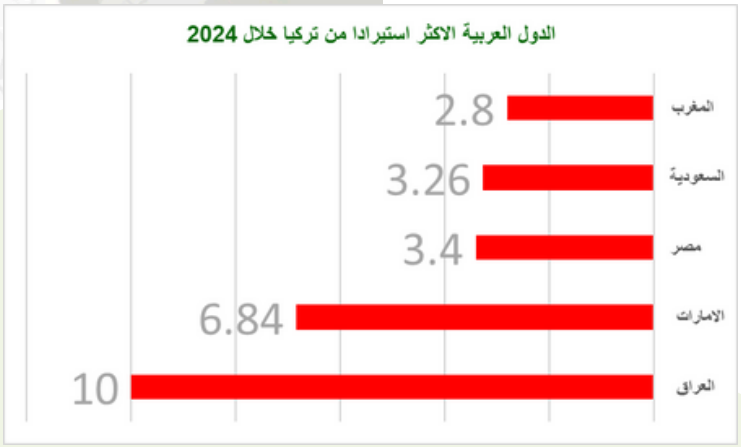

وبحسب نوع المنتجات والسلع المصدره الى البلدان العربية الاكثر استيرادا من تركيا يأتي الحبوب والبقول والبذور الزيتية ومشتقاتها المرتبة الأولى في الصادرات التركية إلى العراق، بنحو 2.5 مليار دولار، ثم المواد الكيميائية ومنتجاتها بقيمة 1.2 مليار دولار.ثم قطاع المجوهرات المركز الأول في الصادرات التركية إلى الإمارات بنحو 3.9 مليارات دولار، تلته المواد الكيميائية ومنتجاتها بقيمة 901 مليون دولار.و المواد الكيميائية ومنتجاتها المرتبة الأولى في صادرات تركيا إلى مصر بقيمة 890 مليون دولار.(المصدر : وكالة الأناضول)

اتفاقية التجارة الحرة وإعادة تشكيل العلاقات التركية الخليجي

التعاون التجاري مع دول الخليج يهدف الى إنشاء واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم"

شهدت العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون تحولا جديدا تاريخياً اسلامياً اقتصاديا وتجارياً، والتي تهدف الى التعاون المشترك القائم على المنفعة المتبادلة(الجميع رابح) في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية. وفي حقيقة الأمر بدأت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ودول مجلس التعاون منذ عام 2005 وتوقفت في 2010، لكنها عادت الآن لتكون شاملة ومحددة بشكل واسع، مما سيوفر فرصا كبيرة للتنمية والتنوع الاقتصادي، الذي سيساهم في دعم الاقتصاد التركي والتغلب على تحديات مثل سعر صرف الليرة والتضخم المرتفع حيث انعقدت في أنقرة الجولة الأولى من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

بدأت المفاوضات في شهر مارس الماضي 2024 بين وزير التجارة التركي البروفيسور دكتور عمر بولات والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السيد جاسم محمد البديوي، وفي الجولة الأولى من المفاوضات، تم رسم الإطار العام للاتفاق وتقييم النصوص القانونية، استمع الطرفان إلى مطالب وتوقعات كل منهما على المستوى الفني.

وناقش الطرفان اتفاقية التجارة في السلع وقواعد وإجراءات المنشأ، والتدابير الصحية والصحة النباتية، والحواجز الفنية أمام التجارة، والإجراءات الجمركية وتيسير التجارة، والتجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وتسهيل الاستثمار، وحركة الأعمال. وتم تقييم الأشخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة والتجارة الرقمية بالتفصيل.

- حجم التجارة بين تركيا ودول الخليج بلغ 31.5 مليار دولار بنهاية عام 2023، وتهدف تركيا إلى زيادة هذا الرقم بنسبة 50 بالمئة على الأقل خلال السنوات القليلة المقبلة".
- تمتلك دول الخليج استثمارات كبيرة في تركيا تُقدر بنحو 15.8 مليار دولار حتى عام 2022.
- أنجز قطاع المقاولات التركي حتى الآن 856 مشروعاً بقيمة 77.5 مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي.

ضوابط التصدير في التشريعات والقوانين التركية

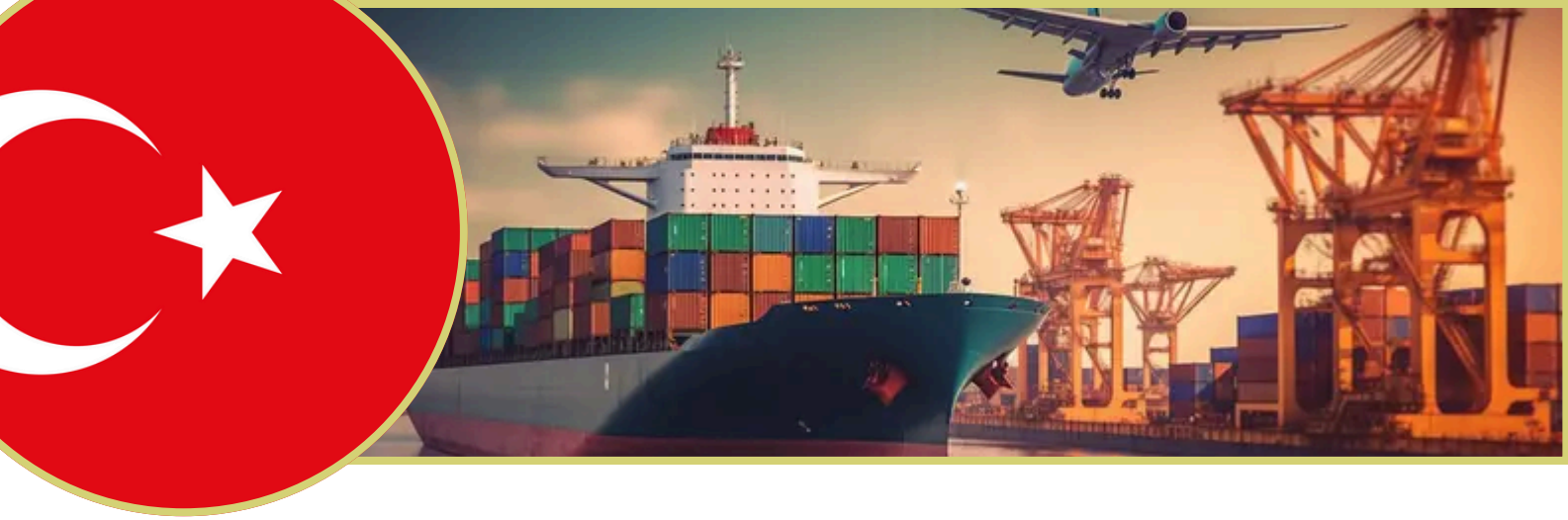

ضوابط التصدير:-

يتألف التشريع التركي الخاص بالتصدير بالمعنى الواسع من قانون الجمارك، وقانون الصرف الأجنبي، والتشريع الخاص بجمعية المصدرين في تركيا واتحادات المصدرين، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتعميمات البنك المركزي، والبلاغات والتعميمات على أساس هذه التشريعات.

يتضمن تشريع التصدير بالمعنى الضيق مرسوم نظام التصدير ولائحة التصدير، التي تنظم المبادئ العامة التي يجب الالتزام بها في معاملات التصدير، ومرسوم نظام المعالجة الداخلية، ومرسوم نظام المعالجة الخارجية، وبيانات التصدير على أساس مرسوم نظام التصدير.

السلطات الإدارية المعنية بمراقبة الصادرات

بموجب مرسوم نظام التصدير، فإن وزارة التجارة هي الجهة المختصة بالصادرات. وتلتزم المؤسسات والهيئات العامة بالتشاور مع وزارة التجارة عند إعداد القوانين والقرارات المتعلقة بتقييد أو حظر الصادرات من حيث الكمية أو المدة.

الهيئات الحكومية التي تنفذ ضوابط التصدير

وتحدد اللوائح ذات الصلة كلاً من السلطات التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على مراقبة السلع والسلطات المسؤولة عن منح الموافقة على تصديرها. وعليه فإن السلطات الرئيسية التي

، تدير مراقبة الصادرات هي وزارة الدفاع فيما يتعلق بالإمدادات والمعدات العسكرية، ووزارة الزراعة والغابات فيما يتعلق بالحيوانات الحية وبعض المنتجات الزراعية، وهيئة الطاقة الذرية التركية فيما يتعلق بالنووي والمواد النووية ذات الاستخدام المزدوج، ووزارة التجارة فيما يتعلق بالمواد ذات الاستخدام المزدوج الأخرى.

بشكل عام، تتمتع مفتشيات التقييس للتجارة الخارجية بسلطة إجراء تقييمات المطابقة على المنتجات المصدرة للتحقق من امتثالها للمعايير المطلوبة واللوائح الفنية ومواصفات الجودة.

الأشخاص الخاضعون لضوابط التصدير

تخضع المنتجات التالية لضوابط التصدير:

المعدات العسكرية والأسلحة وأدوات الحرب والمواد المتفجرة والتقنيات العسكرية (بيان يحدد القائمة المتعلقة بالأدوات والمعدات الحربية والأسلحة والذخائر وقطع غيارها والمواد المتفجرة العسكرية وتقنياتها التي تم إنشاؤها على أساس القانون رقم 5201)؛

التحف الثقافية والتاريخية، وبعض الحيوانات، والغابات، وبعض المنتجات الزراعية مثل بذور التبغ والقنب الهندي، وخيول السباق، والسكر (البيان رقم 96/31 بشأن البضائع المحظور تصديرها أو الخاضعة لترخيص مسبق؛ والبيان رقم 2006/7 بشأن البضائع التي يخضع تصديرها للتسجيل).

الأشخاص الخاضعون لضوابط التصدير

تخضع المنتجات التالية لضوابط التصدير:

المعدات العسكرية والأسلحة وأدوات الحرب والمواد المتفجرة والتقنيات العسكرية (بيان يحدد القائمة المتعلقة بالأدوات والمعدات الحربية والأسلحة والذخائر وقطع غيارها والمواد المتفجرة العسكرية وتقنياتها التي تم إنشاؤها على أساس القانون رقم 5201)؛

التحف الثقافية والتاريخية، وبعض الحيوانات، والغابات، وبعض المنتجات الزراعية مثل بذور التبغ والقنب الهندي، وخيول السباق، والسكر (البيان رقم 96/31 بشأن البضائع المحظور تصديرها أو الخاضعة لترخيص مسبق؛ والبيان رقم 2006/7 بشأن البضائع التي يخضع تصديرها للتسجيل)،

المواد النووية والسلع النووية ذات الاستخدام المزدوج (البيان رقم 2007/1 بشأن قائمة التحذير بشأن النقل النووي وقائمة السلع النووية ذات الاستخدام المزدوج).

الأشخاص المحظورون

لا تفرض تركيا أي قيود أو أنظمة حظر على الصادرات، ولكنها تلتزم بقوائم الأفراد والكيانات الخاضعة للعقوبات كما حددتها الأمم المتحدة.

الصادرات الحساسة

قد تكون هناك حاجة إلى شهادات وتحليلات محددة، وخاصة بالنسبة لصادرات النباتات والثروة الحيوانية. بالنسبة لصادرات المنتجات الزراعية غير المصنعة، يلزم الحصول على شهادة صحية نباتية لتأكيد امتثال الشحنة لمعايير التصدير الصحية النباتية، وفقًا لمعاهدة روما لعام 1951. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى جميع المنتجات الزراعية شهادة صحية تتوافق مع لوائح الدولة المشترية. يعتمد تقييم تقرير التفتيش ونتائج التحليل إما على متطلبات الدولة المشترية أو دستور الأغذية التركي.

العقوبات

وتنص المادة 235/2 من قانون الجمارك على عواقب مخالفة ضوابط التصدير، وعليه، في حالة حظر تصدير أي سلعة بموجب قرار إداري، يجوز فرض غرامة إدارية تعادل ضعف القيمة الجمركية. أما تصدير السلع التي تتطلب ترخيصاً أو استيفاء شروط معينة أو الحصول على موافقة، فقد يؤدي إلى فرض غرامة إدارية تعادل 10% من القيمة الجمركية.

وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب المادة 3 من القانون رقم 5607 بشأن مكافحة التهريب، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة قضائية تصل إلى 5000 يوم، كل من يصدر بضائع يحظر القانون تصديرها، ما لم يشكل الفعل جريمة أخرى تستوجب عقوبة أشد.

تراخيص التصدير

هناك ثلاث مؤسسات ترخيص رئيسية في تركيا:

- تتولى وزارة الدفاع الوطني مراقبة تصدير المواد والمعدات العسكرية؛
- وتتولى هيئة الطاقة الذرية التركية مسؤولية مراقبة تصدير المواد النووية والمواد النووية ذات الاستخدام المزدوج؛
- وتتولى وزارة الاقتصاد مراقبة تصدير المواد الأخرى ذات الاستخدام المزدوج.

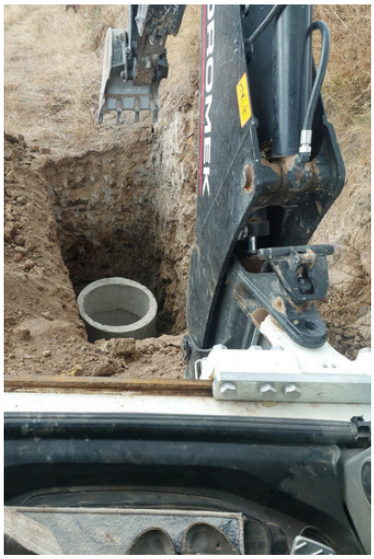

بشرى سياحية سارة لكل الشركاء والمستثمرين في شركة QM

في منتصف اكتوبر الماضي تم الاعلان عن بدء تنفيذ مشروع استراحة مرزعة الجوز QM1 الخاصة بالشركاء والمستثمرين بشركة QM -حيث تم تمديدات الصرف الصحي اللازمة، والانتهاء من أعمال تنفيذ تسوية ارضية الاستراحة بالبلاط الحجري و تركيب البيوت الجاهزة لإستراحة مزرعة الجوز QM 1 .ايضا تم شق وتمهيد واصلاح الطريق لدخول السيارة من البوابة حتى الاستراحة.
وقريبا سيتم ترتيب جدول الاقامة فيها برسوم رمزية للشركاء والمستثمرين وعوائلهم طوال العام.

🏡 مع QM مفهوم جديد للحياة

إنطلاق قطاع التصدير والتوكيلات التجارية بشركة QM

🧭2024/11/11م

🚢 يعاني الكثير من المستوردين من مشاكل التصدير وطرق الحصول على التوكيلات التجارية من الشركات والبراندات الموثوقة .. من أجل ذلك أطلقت شركة QM قطاعها المتخصص بالتصدير والتوكيلات التجارية وفق خطتها الاستراتيجية.

للمستوردين والمصنعين والتجار الراغبين بمتابعة عروض الإستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية يمكنكم الإنضمام الآن إلى مجموعة الواتسآب الخاصة بالقطاع عبر الرابط أدناه.

https://chat.whatsapp.com/JDhK3h9QUfyLQCHAgZRCK3

المعرض السعودي الزراعي 21- 24 أكتوبر- الرياض

في إطار تعزيز العلاقات الاستثمارية الزراعية بين شركة QM والشركات الزراعية بسوق المملكة العربية السعودية قام رئيس شركة QM الاستاذ ناصر المطري بزيارة المعرض السعودي الزراعي المنعقد خلال الفترة من 21 إلى 24 أكتوبر بقاعة المؤتمرات الدولية بالرياض التقى خلاله بالعديد من الشركات والجهات الحكومية المهتمة بالزراعة وخصوصا ما يخص خدمات تأسيس وإدارة المدن الزراعية المائية شارك في الزيارة كلا من المهندس والخبير الزراعي وليد راجح احد خبراء شركة QM الزراعيين في السوق السعودي والأستاذ محمد حسن خبير التسويق والعلاقات بشركة QM في الرياض .

مؤتمر الأعمال والإستثمار التركي الجزائري 23 نوفمبر 2024

بحضور حشد من رجال الأعمال الجزائريين والشركات التركية وبمشاركة وزير التجارة التركي وعدد من القيادات الحكومية الجزائرية..شاركت شركة QM المساهمة بعرض مميز حول مزايا الاستثمار والزراعة المائية في مدينة TDIOSB أكبر تجمع للزراعة المائية في العالم بالطاقة الحرارية ، كما قدمت مقترح مشروع إنشاء المدينة الجزائرية التركية للزراعة المائية والصناعة الغذائية المتخصصة QMGT 5×1 الذي سيتم انشاءه في الجزائر محاكاة لمشروع مدينة TDIOSB مع تطوير المدينة بإضافة السوق الجزائري التركي والمنتجع السياحي والترفيهي والمجمع السكني الذي يخدم المستثمرين والعاملين في المدينة كأول نموذج معاصر للتخطيط الحضري المتكامل يعزز قيم العمل ويسهم في القضاء على البطالة ويصنع مجتمع تنموي حيوي مكتفي ذاتيا وآمن غذائيا.

مؤتمر الهجرة بأبعادها الانسانية والاقتصادية- 25 نوفمبر 2024
منتدى الاعمال الدولي IBF

حضر وزير التجارة التركي عمر بولاط، افتتاح فعاليات المؤتمر الثامن والعشرين لمنتدى الأعمال الدولي حيث تحدث عن تأثيرات الهجرة على الاقتصاد العالمي والديناميكيات الاجتماعية، مشيرا إلى أهمية التعاون بين تركيا والدول الإسلامية التي تتمتع بإمكانات تجارية قوية، مع تسليط الضوء على الجهود المبذولة لتوسيع التعاون التجاري المشترك في منصات دولية.

شاركت شركة QM في معرض الموصياد اكسبو حلال 20 - اسطنبول 26-27 نوفمبر 2024

افتتح رئيس جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين (MÜSİAD)، محمود أصمالي، فعاليات معرض MÜSİAD EXPO 2024 الدولي في مدينة إسطنبول، بحضور نائب رئيس الجمهورية التركية، جودت يلماز، وزير الخزانة والمالية، محمد شيمشك، ووزير التجارة التركي، عمر بولاط.

واقيم المعرض بين 26 . 29 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري بمركز "توياب" للمعارض والمؤتمرات بإسطنبول، بمشاركة رجال أعمال وصناعيين ومستثمرين من 88 دولة، فضلا عن أكثر من 300 شركة من 24 قطاعا، وفق بيان سابق للجمعية.

إستثمر بأمان مع شركة QM
واكتشف أفضل الفرص والمشاريع الإستثمارية المتاحة عبر تطبيق QM
أحدث تطبيق إستثماري لشركة مساهمة

حمل التطبيق واستثمر بكل ثقة وأمان وشارك الريادة مع شركة QM الخبيرة في إقتناص الفرص .. فالخبرة والإستثمار الجماعي في الأصول الحقيقية واقتناص الفرص المدروسة يحميك من مخاطر الخسارة وتعثر الإستثمار الفردي في الأسواق المنافسة ويحفظ أموالك وينميها ويجعلك مستثمرا ناجحا مرتاح البال .. فيد واحدة لا تصفق

روابط تحميل تطبيقQM :
https://apps.apple.com/om/app/qm-farming/id1609880559
https://play.google.com/store/apps/details?id=qmfar.routetr.shokapp

شركة QM🌍
نصنع الثقة.. نقتنص الفرص.. نحقق التميز🥉

تملك حصتك واستثمر بأمان في الصندوق الاستثمـــاري المميـــز لشركـــة QM

بحصص تبدا بـ 7900 دولار

qmfarming.com.tr

معا نحو الإستثمار الدائم و تحقيق الأمن الغذائي..

محفظة الصندوق الاستثماري المميز

ضمن مشروع المدينة الصناعية المنظمة المتخصصة القائمة على الزراعة الحرارية الأرضية -

Tarıma Dayalı İhtisas Sera Organize Sanayi Bölgesi-TDIOSB

(الدفيئات التكنولوجية الحديثة)

أكبر تجمع للصناعة الزراعية في العالم

مدينة غونن - ولاية بالكسير- تركيا

لشراء أسهمك عبر تطبيق QM حمل التطبيق :

https://apps.apple.com/om/app/qm-farming/id1609880559

https://play.google.com/store/apps/details?id=qmfar.routetr.shokapp

شركة QM🌍

نصنع الثقة.. نقتنص الفرص.. نحقق التميز🥉

قائمة المراجع

1. Economic Outlook of Türkiye, https://www.mfa.gov.tr/prospects-and-recent-developments-in-the-turkish-economy.pt.mfa The World Bank in Türkiye, https://www.worldbank.org/en/country/turkey/overview
2. Export-Led Growth Strategies Through History, https://www.investopedia.com/articles/investing/011416/exportled-growth-strategies-through-history.asp
3. Export-led growth, https://www.tutor2u.net/economics/reference/export-led-growth
4. Sami TABAN* , İsmail AKTAR, AN EMPIRICAL EXAMINATION OF THE EXPORT-LED GROWTH HYPOTHESIS IN TURKEY1-https://journal.yasar.edu.tr/wp-content/uploads/2012/05/No11_Vol3_06_taban.pdf
5. Emrah Yıldız,A Reassessment of Turkey's Import Substitution Strategy: Bureaucracy, Politics, and the International Organizations-https://iupress.istanbul.edu.tr/en/journal/iusd/article/a-reassessment-of-turkeys-import-substitution-strategy-bureaucracy-politics-and-the-international-organizations
6. ÖZCAN DA?DEM?R. A New Strategy Within The Industrialization Of Turkey: Collaboration Of Export-Led Industrialization With Impo-https://ideas.repec.org/p/sek/iacpro/4006396.html
7. World Bank. (2014). Trading up to high income. Retrieved from, https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/eca/turkey/tr-cem-trade-eng.pdf (s 8-9)
8. Türker BATMAZ, TÜRKİYE'NİN ÜRETİM VE DIŞ TİCARET YAPISINDAKİ GELİŞİMİN SEYRİ (2010-2019) -The Development of Turkey's Production and Foreign Trade Structure (2010- 2019)- https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/2051709
9. Türkiye'nin Küresel Rekabetçilik Seyri, Ekim 2024 , https://www.pwc.com.tr
10. İHRACAT 2024 RAPORU | TÜRKİYE İHRACATÇILAR MECLİSİ, TIM-https://tim.org.tr/files/downloads/Strateji_Raporlari/ihracat_2024_raporu-2.pdf
11.https://www.exportimportdata.in/blogs/exports-of-turkey.aspx.
12.Hizmet Ticaret İstatistikleri,https://ticaret.gov.tr/hizmet-ticareti/hizmet-ticaret-istatistikleri.
13.Reflections of the "Export-Led Growth" or "Growth-Led Exports" Hypothesis on the Turkish Economy in the 1999–2021 Period,https://www.mdpi.com/2227-7099/10/11/269

QMFARMING

نصنع الثقة .. نقتنص الفرص... نحقق التميز

العدد (4) -
نوفمبر 2024

QM الزراعة والاعمال

+905377709177-+90552898122

qmfarming.com.tr qmfarming

APP QM FARMING IN Google play, App store

Akros Istanbul , kat 12 , 218 - Istanbul